

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والخامسة عشرة بعد الألف  
المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/١٠  
الرئيس: السيد جيرمان موندارين هيرنانديز.....(فتريلا)

الرئيس (تكلم بالإسبانية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١١٥ لمؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أنني أعبر عن الشعور السائد في مؤتمر نزع السلاح بالترحيب الحار بالمشاركين هذا العام في برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح الذين يتابعون مداوات الجلسة العامة اليوم. وأنا متأكد من أنهم سيستفيدون من هذه التجربة، وكذلك من المحاضرات المتعلقة بأعمال المؤتمر. أهلاً بكم، وأتمنى لكم كل النجاح والتوفيق.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين في جلسة اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة باسم المؤتمر وبالأصالة عن نفسي لأوجه كلمة وداع إلى زميلنا الموقر، السفير تشانغ دونغ هيه من جمهورية كوريا، الذي ستنتهي مدة ولايته في جنيف عما قريب. وباسم المؤتمر، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب للسفير عن تقديرنا الكبير لما قدمه من مساهمات قيّمة عديدة في مساعيها خلال فترة ولايته، فضلاً عن خالص تمنياتنا له بالنجاح والتوفيق في مهمته الجديدة. وأود أيضاً أن أنتهز فرصة وجود السفير اريك دانون، الممثل الدائم الجديد للجمهورية الفرنسية، معنا الآن كي أعرب له عن ترحيبنا به، وأتمنى له كل التوفيق والنجاح.

وسأقرأ الآن التقرير الرئاسي المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح عن الجزء الثالث من دورة عام ٢٠٠٨: "ترد تقييمات الرئيس للجزء الأول والجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ في الوثيقتين CD/1841 و CD/1845، على التوالي. ويغطي هذا التقرير الفترة ما بين الجزأين الثاني والثالث من دورة عام ٢٠٠٨ وكذلك الأسابيع الخمسة الأولى من الجزء الثالث. وخلال الفترة الفاصلة بين الجزأين الثاني والثالث، أجرت رئاسة المؤتمر آنذاك، السفارة كريستينا روكا من الولايات المتحدة، مشاورات بهدف تقريب المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة CD/1840. وفي بداية الجزء الثالث، أعلنت رئاسة المؤتمر آنذاك أنها ستواصل مشاوراتها بهدف تقريب المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن استئناف العمل الموضوعي. وفي ٢٩ تموز/يوليه، اقترحت السفارة كريستينا روكا من الولايات المتحدة، باسم رؤساء دورات عام ٢٠٠٨، بدء دورة إضافية غير رسمية بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال السبعة، برئاسة منسقي بنود جدول الأعمال، لغرض تعميق فهم المؤتمر للقضايا المطروحة والمضي قدماً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة CD/1840. وفي وقت لاحق، عقد السيد أليخاندر روجرز، ممثلاً للسفير كارلوس بورتاليس من شيلي، جلسة غير رسمية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن البند ١ من جدول الأعمال، المعنون 'وقف سباق التسلح النووي' والبند ٢، 'منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة'، بالتركيز بشكل عام على نزع السلاح النووي، وعقد السفير سوميو تاروي من اليابان جلسة غير رسمية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بشأن البند ١ من جدول الأعمال المعنون، 'وقف سباق التسلح النووي' والبند ٢، 'منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة'، بالتركيز بشكل عام على حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغير ذلك من الأجهزة النووية المتفجرة؛ وعقد السفير ماريوس غرينيوس من كندا جلسة واحدة غير رسمية في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن البند ٣ من جدول الأعمال، المعنون 'منع

حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وعقد السفير باباكار كارلوس مباي من السنغال جلسة غير رسمية في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون 'إبرام اتفاقات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها'؛ وعقد السيد إيفان غوسبودينوف، ممثلاً للسفير بيتكو دراغانوف من بلغاريا، جلسة غير رسمية في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون 'الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة؛ الأسلحة الإشعاعية'؛ وعقد سفير سري لانكا، السيد دايان جاياتيليك، جلسة غير رسمية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون 'البرنامج الشامل لزرع السلاح'، وعقد السفير يساكا بوجا من إندونيسيا جلسة غير رسمية في ١٢ آب/أغسطس بشأن البند ٧ من جدول الأعمال المعنون 'الشفافية في مجال التسلح'. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قدم المنسقون تقارير شفوية إلى رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ عن هذه الجولة الأخيرة من الجلسات غير الرسمية.

وظل الاقتراح الرئيسي الوارد في الوثيقة CD/1840 يحظى بتأييد عدد كبير من الوفود ولكنه لم يحظ بتوافقها في الآراء. ورغم أنه كانت لدى عدد من الوفود بعض الشواغل بشأن عناصر معينة واردة في الاقتراح فقد أعلنت أنها لن تعترض على التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه، وذكرت وفود أخرى أن ما يشغلها هو أن الاقتراح لن يحقق تطلعاتها. ومع ذلك، أُحرز تقدم فيما يتعلق بزيادة شرح البنود المدرجة في جدول الأعمال والمضي قدماً من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل.

وخلال فترة رئاسة فتزويلا، استمرت المشاورات المكثفة حول الوثيقة CD/1840. وفضلاً عن ذلك، شرع المؤتمر أيضاً أثناء فترة رئاسة فتزويلا في النظر في تقرير دورة عام ٢٠٠٨ المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأود الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين في جلسة اليوم. ففي جلسة اليوم، ستكون الكلمة الأولى لجمهورية كوريا. وأعطي الكلمة للسفير تشانغ دونغ هيه.

**السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية) السيد الرئيس،** أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن خالص شكري على الكلمات اللطيفة التي وجهتموها إلي بمناسبة مغادرتي. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، أود أن أهنتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للسفيرة روكا، الرئيسة المنتهية مدة ولايتها، وإلى جميع رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ الآخرين على عملهم الجاد في محاولة وضع نهج مشترك لإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح بعد مضي أكثر من ١٠ سنوات من الجمود. ويمكنني أن أقول بكل ثقة إن كل ما بذلتموه من جهود سيؤتي ثماره في نهاية الدورة الثالثة بوضع تقرير متوازن، يكون بمثابة قاعدة صلبة لبدء عملنا بنجاح في العام القادم.

وقد أجرينا مناقشة مفيدة جداً ومثمرة بشأن الوثيقة CD/1840 في الجلسة العامة الأخيرة. ورغم أننا رأينا مرة أخرى أن بعض الوفود لا تزال لديها بعض التحفظات حول بعض القضايا ذات الصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من بنود جدول الأعمال، ما زلت أعتقد أن بإمكاننا مناقشة هذه القضايا بطريقة جديدة عندما نشرع في المفاوضات. وبما أنه ليس هناك أي شرط مسبق في الوثيقة CD/1840 بأن نطاق المفاوضات والمناقشات واسع بما فيه الكفاية ليتسنى للوفود متابعة أولوياتها، ورفع أي قضية تعتبرها مهمة خلال العملية. وتحتوي الوثيقة CD/1840 على عناصر وضعت بعناية يمكننا من خلالها المضي قدماً نحو الوفاء بولاية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض حول نزع السلاح. وأكثر ما يهمنا في الوقت الحالي هو إرادتنا الحقيقية للتعامل مع التحديات التي تواجهها.

وليست الوثيقة CD/1840 بالوثيقة التي يستغرب لها لكنها لم تطرح بشكل مفاجئ، بل هي نتيجة جهود دؤوبة بذلتها الرئاسة لجمع الآراء والأفكار على نطاق واسع من جميع الوفود المشاركة في المناقشات، على أساس ما يسمى بألية الرؤساء الستة التي بدأت في عام ٢٠٠٦. ولا شك أن مبادرة الرؤساء الستة قد أسهمت إسهاماً كبيراً في زيادة اتساق المناقشات وكتافتها في مؤتمر نزع السلاح، مما أوجد زخماً لدفع المؤتمر إلى الخروج من حالة الجمود الطويلة التي بقي فيها. وكعضو في مبادرة الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٦ الذين أطلقوا الإطار الجديد، يسرني أن أشير إلى أن آلية الرؤساء الستة حظيت بدعم واسع من الدول الأعضاء، وأمنت رئاستها عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ استمراريتها.

ولئن كان قد جرى الإعراب عدة مرات في هذه القاعة عن موقف جمهورية كوريا بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية الأربعة لمؤتمر نزع السلاح، فأود أن أكرر هذا الموقف مرة أخرى باختصار.

تعتقد جمهورية كوريا، بادئ ذي بدء، أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هي أكثر القضايا نضجاً للتفاوض عليها في مؤتمر نزع السلاح. وقد يكون وقف إنتاج المواد الانشطارية لبنة أساسية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي نظراً لتأخر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على ذلك، ستعزز المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الثقة المتبادلة، وتؤكد من جديد التزامنا بتزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف.

ثانياً، فيما يتعلق بتزع السلاح النووي، كشفت المناقشات المنظمة أن مبادئ الشفافية واللاجوع وإمكانية التحقق ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية لتزع السلاح النووي. وبينما نتبع نهجاً عملياً وواقعياً ومتدرجاً، فإننا نحتاج إلى مناقشة مجموعة من القضايا، مثل المذهب والسياسة النوويين، وحالة التنفيذ، وتخفيض الأسلحة والتحقق منه. وتؤيد جمهورية كوريا مفهوم الضمانات الأمنية السلبية باعتبارها وسيلة مفيدة لتخفيف

الشعور بانعدام الأمن في الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وأعتقد أن الدول الحائزة لأسلحة نووية ينبغي أن تقدم ضمانات أمنية موثوقة، خصوصاً للدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تفي بأمانة بالتزاماتها بمعاهدة عدم الانتشار وبالتزامات المتعلقة بالضمانات.

ثالثاً، تعتبر جمهورية كوريا، بوصفها واحدة من البلدان التي تنفذ بنشاط برنامجاً قضائياً سلمياً، أنه أمن الفضاء، بما في ذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، يمثل قضية هامة وثيقة الصلة بمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع المعاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه الاتحاد الروسي والصين هذا العام بوصفه مساهمة ذات مغزى لإجراء مناقشات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح حول البند المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما نعتقد أن الشفافية وتدابير بناء الثقة هي عناصر بالغة الأهمية في بناء التعاون المتعدد الأطراف بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ويمكن لنهج معاهدة بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي ونهج الشفافية وتدابير بناء الثقة أن يكمل كل منهما الآخر في تحقيق الهدف المتمثل في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

رابعاً، يعتقد وفد بلدي أن أهمية المسائل الأربع الأساسية جميعها كبيرة لدرجة لا يجوز معها التخلي عنها. ومع ذلك، وكما أشار سفير نيوزيلندا، السيد دون ماكاي في الجلسة العامة الأخيرة، فليس من الواقعي ولا من الممكن أن تبدأ المفاوضات بشأن القضايا الرئيسية الأربع في وقت واحد.

وكثيرون هم من داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه الذين يشككون في فعالية المؤتمر وقدرته على التصدي لتهديدات الأمن الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. ذلك أن المحاولات العديدة التي بذلت للخروج من المأزق لم تحقق نجاحاً كبيراً وتسببت في إحباط من كانت لديهم آمال كبيرة وعزم على إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وكثيراً ما ينسب المتشائمون بمستقبل مؤتمر نزع السلاح الأسباب الجذرية لحالة الجمود الراهنة إلى سير عمل المؤتمر نفسه.

وقال الموظف البارز، اللورد هانكي، في كتابه المعنون "Diplomacy by Conference"، إن "أهم عناصر دبلوماسية المؤتمر تتمثل في مرونة إجراءاته، وفي الأعداد الصغيرة، والطابع غير الرسمي والتعارف المتبادل، وربما في علاقات الشخصية بين الأعضاء الرئيسيين، وفي التمييز الدقيق بين سرية المداورات وعلانية النتائج، وإمكانية الاعتماد على موظفي السكرتارية والمترجمين الفوريين. وكلما زادت حساسية الموضوع، تضاعفت أهمية الشروط". وتفسر كلماته بالضبط سبب إيماني بالدور البارز والواعد لمؤتمر نزع السلاح في ميدان نزع السلاح، وسبب دفاعي عن قيمته الغالية ليتم الاستغناء عنه قبعة قديمة. ولدى مؤتمر نزع السلاح،

الذي يتألف من عدد صغير نسبياً من الدول الأعضاء، مقارنة بغيره من آليات نزع السلاح، لديه كل الخصائص التي أشار إليها اللورد هانكي، باستثناء "مرونة الإجراءات"، لأن النظام الداخلي للمؤتمر يستند إلى توافق الآراء. ومع ذلك، أعتقد اعتقاداً راسخاً أن إضفاء القليل من المرونة إلى مناقشاتنا، سيكون له أثر أكبر على بقاء الصكوك في المستقبل وعلى بناء ثقة أكبر بين الدول الأعضاء من الإجراءات المطاوعة.

وفي غضون أيام قليلة سوف أغادر جنيف، ولكن أود أن أؤكد لكم أن خلفي وزملائي سيواصلون دعمهم لكم وسوف يشاركون بصورة بناءة في المناقشات التي ستجري في غرفة المجلس المهيبه هذه. بفضل تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية، سوف أكون قادراً على حضور المناقشات والاستماع إليها في هذه القاعة في الوقت الحقيقي. وسأطلع في منسبي الجديد، إلى سماع أي أنباء طيبة من هذه الغرفة عن نجاحها في تسهيل عملية إحياء نزع السلاح وعدم الانتشار من جديد. وآمل بكل إخلاص أن هذا اليوم سيأتي عاجلاً وليس آجلاً.

أخيراً، أود أن أشكر جميع الزملاء هنا، وموظفي الأمانة والمترجمين الفوريين، الذين جعلوا إقامتي في جنيف فترة لا تنسى، وأتمنى لهم جميعاً كل النجاح في المهام الهامة المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية)** شكراً جزيلاً، سعادة السفير تشانغ دونغ هيه. وشكراً على دعمكم وشكراً على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلى الرئاسة.

وأواصل إعطاء الكلمة لمن هم على قائمة المتكلمين، والدولة التالية المدرجة على قائمتي هي دولة غير عضو في المؤتمر. وأقترح إعطاء الكلمة لتلك الدولة. وأعطي الكلمة لسفير جورجيا، السيد جيورجي غورجيلادزه.

**السيد غورجيلادزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية)** أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم لمؤتمر نزع السلاح الموقر آخر المعلومات المتعلقة بالوضع الراهن في جورجيا، باعتبار أنه نوقش خلال الجلسة التي عقدت الأسبوع الماضي.

ومن وجهة نظر قانونية قال إن جورجيا كانت موضع عدوان عسكري شامل شنه الاتحاد الروسي منتهكاً مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك حظر استخدام القوة فيما بين الدول واحترام سيادة جورجيا وسلامة أراضيها. ومن المشين أن يستخدم الاتحاد الروسي ما يسمى انتهاك حقوق الأوسيتيين في جورجيا كذريعة لأعماله غير المشروعة. ولن أحوض في نقاش بشأن الأسباب التي استند إليها الاتحاد الروسي لتبرير عمله العدواني، ولكنني سأكتفي بالإشارة إلى أن المجتمع الدولي بصورة عامة لا يقر أي لجوء إلى استخدام القوة بزعم "حماية المواطنين/الوطنيين في الخارج" لأنه يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويفتقر إلى الشرعية ما لم يكن هناك إذن صادر عن مجلس الأمن. ومن المفارقة أن الاتحاد الروسي لم يلجأ قط إلى أي آلية دولية كساحة ملائمة لمناقشة شواغله حتى لو أمكن الزعم بوجود مبرر

مشروع تستند إليه حجة روسيا. ويرز ترير روسيا بشكل مريب بعد عملية إصدار جوازات السفر التي جرت على نطاق واسع في أبخازيا بجورجيا وأوسيتيا الجنوبية بجورجيا ويشكل انتهاكاً لمبادئ السيادة وحسن الجوار. كما أنه يثير الشكوك بشأن الغرض من هذا التدخل ودوافعه الحقيقية، خاصة وأنه لم يسبقه أي احتكام إلى المجتمع الدولي بشأن المسألة.

أما فيما يتعلق بضخامة عدد القتلى المدنيين في منطقة تسخينفالي بجورجيا، وهو سبب قانوني آخر يتحجج به الاتحاد الروسي لتبرير تدخله، فلم تؤكد المنظمات الدولية لحقوق الإنسان مثل منظمة رصد حقوق الإنسان، أو السلطات الروسية المكلفة بإنفاذ القوانين هذه الواقعة. ومن المؤسف أن يسقط قتلى بين المدنيين في أثناء الأعمال القتالية، ونحن نشعر بالحزن على هؤلاء المدنيين، لأن أي وفاة المدنيين في أوقات النزاع المسلح إنما هي بمثابة مأساة.

ومن المؤسف للغاية أن المدنيين في جميع أنحاء جورجيا أصبحوا ضحية مباشرة للأعمال العدوانية للاتحاد الروسي. وكان تصرف القوات المسلحة الروسية بصورة خاصة مخالفاً للمبادئ الرئيسية المنظمة لوسائل وأساليب الحرب بموجب القانون الإنساني الدولي. وقد استمرت هذه الانتهاكات حتى بعد اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تم بوساطة رئيس فرنسا، السيد ساركوزي بصفته رئيساً للاتحاد الأوروبي، ووقعه رئيسا الجنائين: جورجيا والاتحاد الروسي في ١٥ و ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي ٢٣ آب/أغسطس، بعد مرور أسبوع واحد على الاحتلال العسكري لجزء من أراضي جورجيا، أعلنت السلطات الروسية انسحابها من أراضي جورجيا نفسها، غير أن ذلك لم يتم إلا بشكل جزئي. فالقوات الروسية تمثل حتى الآن أراضي جورجيا نفسها، خارج منطقة النزاع في تسخينفالي بجورجيا، خصوصاً في مدينة بوتي، على بعد ٣٠٠ كيلومتر من تلك المنطقة. وعلاوة على أن سلوك روسيا يشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاق وقف إطلاق النار، فقد تفاقمت الحالة بسبب ما ارتكبه القوات المسلحة الروسية من أعمال نهب، وسلب وتدمير الممتلكات، واحتجاز المدنيين ومعاملتهم معاملة لا إنسانية، والإعدام بإجراءات موجزة وأخذ الرهائن وما تم كذلك في الأراضي الخاضعة لسيطرة هذه القوات.

وفيما يتعلق بانتهاك وسائل وأساليب الحرب، يبدو أن السلطات الروسية الحالية قد نسيت المبادئ الإنسانية التي اهتدى بها فيودور مارتتر لدى صياغة المعاهدات المتصلة بالقانون الإنساني الدولي. فخلال الأسبوعين الماضيين، تعرضت الأهداف المدنية (المدن، والمستشفيات، والمرافق العلمية، والكنائس) في جميع أنحاء جورجيا لهجمات عسكرية تنتهك مبدأ التمييز. وبينما غادرت القوات المسلحة الروسية أنحاء من الأراضي المحتلة في جورجيا، فقد تركت ألغاماً بطرق السكك الحديدية، والبنى التحتية المدنية والمكاتب الحكومية التي لا تشكل في حد ذاتها أهدافاً عسكرية بموجب قواعد القانون الإنساني ذات الصلة. وكان

الهدف من هذه الأعمال هو زيادة الأزمة الإنسانية ومضاعفة القيود الاقتصادية وإرهاب المدنيين العاديين.

وأود بصورة خاصة توجيه انتباه المؤتمر إلى استخدام القوات المسلحة الروسية للدخائر العنقودية وغيرها من أنواع وسائل الحرب ذات الأثر العشوائي على المدنيين. وعلى وجه الخصوص، استخدمت القوات المسلحة الروسية على نطاق واسع [وتركت] منظومتي قذائف تسيارية تكتيكية قصيرة المدى (9M72 "Iskander" المعروفة باسم SS-26 Stone)، ومنظومات الصواريخ "Tochka-U" وقاذفات الصواريخ المتعددة "Grad" و"Uraqau" وأشكالاً مختلفة للدخائر العنقودية (بما في ذلك RBK-250).

وتركت كميات كبيرة من الذخائر غير المتفجرة والألغام المضادة للأفراد، عمداً في كثير من الأحيان، في الطرق والمراعي والمزارع، مما أسفر عن وقوع ضحايا من المدنيين يومياً. وتؤثر الحالة الراهنة تأثيراً خطيراً على مئات الآلاف من المشردين داخلياً الراغبين في العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة.

وبخلاف الأهداف المدنية والسكان المدنيين، استهدفت القوات المسلحة الروسية بيئة جورجيا - حيث قصفت بالذخائر الحارقة المناطق الجبلية في بروجومي ومستوطنات تسيمي. وأشعلت الحرائق في مساحات شاسعة من الأراضي المكسوة بالأشجار، ودمرت النيران تماماً مئات الهكتارات من النباتات الفريدة. بما في ذلك الأصناف النباتية بالحماية الطبيعية على نحو يشكل انتهاكاً للبروتوكول الثالث الملحق باتفاقية الأسلحة اللإنسانية.

ولا تزال جورجيا تنتظر الآن التزام الحكومة الروسية باتفاق وقف إطلاق النار والتصرف بحسن نية ومغادرة أراضي جورجيا التي احتلتها قواتها المسلحة. وفي هذا الشأن، تناشد جورجيا جميع أعضاء المجتمع الدولي مساندة تدويل حل المشكلة وعملية بناء الثقة، بالمشاركة الفعالة لجميع المنظمات والآليات الدولية ذات الصلة.

وقد أدرج في هذا البيان الجدول الزمني والمعلومات المتعلقة بالأهداف المدنية التي تعرضت للهجمات العسكرية والقصف، ويمكن الحصول من الأمانة على صور للدخائر العنقودية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) شكراً لكم، سعادة السفير غورجيلادزه على كلمتكم وعلى المعلومات التي قدمتموها. وأعطي الكلمة لسعادة السفير مسعود خان من باكستان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية) نرحب بالزملاء الشباب في مجال نزع السلاح الذين يتابعون أعمالنا اليوم في قاعة مؤتمر نزع السلاح.

إنني ألقى هذه الكلمة استباقاً للمشاورات التي ستتناول مشروع تقرير المؤتمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.



ونحن على علم بمدى الجهد الذي بذلتموه أنتم السيد الرئيس ووفد بلدكم والأمانة بشأن المشروع الأول. ونشكركم على الجهود التي بذلتموها. وسوف تتطلب المشاورات والمفاوضات بشأن هذا التقرير معالجة متأنية. ونحن واثقون من أننا سنتمكن، بفضل توجيهاتكم وقيادتكم، من العمل على اعتماد تقرير متوازن بتوافق الآراء. ولدى المؤتمر ما يكفي من التوجيهات والخبرات اللازمة لكتابة التقرير. كما أننا نستفيد من سوابق جيدة، بحكم التقارير التي قدمها مؤتمر نزع السلاح سنة تلو الأخرى. وسوف نقرأ المشروع الأول بعناية، ونعرض وجهات نظرنا، وتعليقاتنا، وما لدينا من تعديلات، حيثما اقتضى الأمر، في الجلسة العامة الرسمية القادمة. وخلال تلك الجلسة، سنعلق أيضا على تقرير رؤساء المؤتمر الذي أصدرتموه اليوم. وفي هذه المرحلة، سأكتفي بالمعايير والمبادئ العامة التي نسترشد بها في مناقشاتنا بشأن هذا التقرير.

ووفقاً للمادة ٤٥ من النظام الداخلي، ينبغي أن يكون التقرير وقائعيًا وأن يعكس مفاوضات المؤتمر وأعماله. ولم تُجر أية مفاوضات هذا العام، لكن مؤتمر نزع السلاح ظل يعمل في إطار رسمي وغير رسمي على السواء، وقُدمت مقترحات بشأن برنامج العمل. وينبغي أن يبين التقرير وجهات النظر المختلفة، بما في ذلك التحفظات الأساسية للموضوعية التي أبدت خلال الجلسات العامة، وأن يشير إلى تقارير الآراء وتفاوتها. ويمكن إجراء التقييمات مرة واحدة وعلى نحو فعال، إذا تم الاتفاق عليها. ولا بد من تفادي التكرار والاقتراب الانتقائي والأوصاف السلبية. وينبغي ألا يكون هذا التقرير تفسيرياً وألا يصدر أحكاماً قيمة قد تترتب عليها مفاوضات موضوعية بسبب تفاوت تفسير المضمون. وينبغي ألا يستخدم كأداة للمناقشة بشأن برنامج العمل أو للتركيز بشكل غير متوازن على موضوع واحد أو قضية واحدة، أو لالتماس الشرعية لتدابير مؤقتة ومخصصة تتخذ لأسباب عملية وظيفية. ولجميع هذه القضايا، نحن بحاجة إلى حيز مستقل لاتخاذ قرارات جماعية واعية. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن المؤتمر يقر كل عام جدول أعماله ويبدل جهوداً جديدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. وسوف يكون التقرير وثيقة تم التفاوض بشأنها. وثقتنا كاملة بحكمكم ومهاراتكم في عقد هذه المفاوضات بانفتاح وشفافية. ومتى كانت لدينا صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء، أمكننا الاعتماد على ما شهدنا من سوابق.

وقد نُفذت أنشطة كبيرة في مؤتمر نزع السلاح خلال هذا العام. ونحن نثني على الرؤساء الستة لما بذلوه من مساعٍ ولما أبدوه من عزيمة ولما قاموا به من عمل جاد لبعث الحياة مرة أخرى في مؤتمر نزع السلاح. ففي عام ٢٠٠٩، مثل الاقتداء بأخلاقيات العمل الجديدة ومحاسنها والزخم الجديد، والمستويات العالية من الكفاءة المهنية التي أبدوها والتي اتسم بها المؤتمر في الواقع، نجحنا في حد ذاته. وينبغي أن نحل الخلافات بشأن القضايا الرئيسية ونبدأ المفاوضات في وقت مبكر من الدورة في العام المقبل.

وأخيراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتوديع السفير تشانغ دونغ هيه. وأهنته أولاً على المهام الجديدة التي تولاهها بصفة سفير، وإن كان قد خرج مؤقتاً عن المجال الدبلوماسي المتعدد الأطراف. وستذكر مواقف المتوازنة وحكمته وحصافته الدبلوماسية. وقد عبر دائماً عن موقفه ودافع عنه بقناعة وباستخدام منطق قوي. وقد حفز مراراً وتكراراً على التوصل إلى اتفاق وتوافق في الآراء. ونتمنى له كل الخير والتوفيق والنجاح. وينبغي ألا تُفسر إشاداتي بسعادة السفير على أنها تأييد لبيانه فيما يتعلق بالوثيقة CD/1840.

ونرحب أيضاً بسعادة السفير اريك دانون، الذي انضم إلينا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) شكراً لكم، سعادة السفير خان، على آرائكم، ومساهمتم وكلماتكم المشجعة التي وجهتموها إلى الرئاسة. وطلب وفد الاتحاد الروسي الكلمة. وأعطي الكلمة للسفير فاليري لوشينين.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية) أود أولاً وقبل كل شيء، أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب، مرة أخرى، وأكثر من المرة الأولى، عن أطيّب تمنياتي لصديقنا، سفير كوريا، السيد تشانغ دونغ هيه، على مواصلة مساعيه الدبلوماسية وأن أرحب بسفير فرنسا الجديد. وأود أن أؤكد مجدداً أننا منفتحون على العمل المشترك، ونأمل أن يحقق هذا العمل لنا نتائج جيدة.

وفيما يتعلق بالوضع في أوسيتيا الجنوبية، والذي أثير مرة أخرى، أود أن أعلق على بعض الأشياء. يجب أن يكون الزملاء على بينة من الصورة الحقيقية التي تتكشف في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، لأنه لا بد من الاعتراف بأن سيلا من الكذب والتضليل تدفق على ألسنة القيادة الجورجية والرئيس ساكاشفيلي على نطاق واسع في العديد من وسائل الإعلام.

وُبدل محاولات لتصوير النزاع بين جورجيا وأوسيتيا الجنوبية والنزاع الجورجي-الأبخازي وكأنه صراع بين جورجيا وروسيا. ولكن ما يجري تجاهله هنا هو التاريخ والوقائع وسلسلة كاملة من الأحداث التي وقعت بعد أن رفع أول رئيس لجورجيا المستقلة، زياد غامساخورديا، في عام ١٩٩٢، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، شعار "جورجيا للجورجيين" كهدف سياسي له وبعد ذلك بدأت الأعمال العسكرية العدوانية ضد أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وكانت تلك الإجراءات، بالطبع، تهدف إلى تدمير هذه الشعوب. ولا بد لي من الإشارة إلى أن جورجيا لم تكن دولة مستقلة في العصر الحديث إلا لمدة ٢٠ عاماً بين ١٩١٨ و١٩٢١ ومن ١٩٩١ إلى الآن. ولا بد من القول إنه في كل مرة اكتسبت فيها جورجيا وضعية مستقلة، استخدمت على الفور كل فرصة ممكنة لسحق وتدمير شعوبها الصغيرة. فخلال هذه السنوات العشرين، هاجمت الأبخازيين والأوسيتيين تسع مرات. وبلغت هذه السياسة ذروتها في العدوان الذي شنته جورجيا على شعب أوسيتيا الجنوبية في ليلة ٧-٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ويحاول بعض وسائل الإعلام الغربية، وبعض علماء السياسة، وحتى بعض الحكومات الغربية وحلف شمال الأطلسي تقديم المعتدي كما لو كان الضحية، لتلميع صورة النظام الفاشل في تبليسي والحفاظ عليه. وهم يتخذون خطوات لإعادة تسليح جورجيا رغم أن الجميع يدرك ما يؤدي إليه التسليح وإعادة التسليح. ومن الواضح أن قيادة جورجيا تشتري الأسلحة - ولا يقتصر الأمر على شرائها، بل تُزود بها كما لو كان ذلك لأغراض خيرية - ليس لغرض الدفاع، بل بعيدا عن ذلك، لغرض مواصلة سعيها إلى حل المشاكل - المشاكل التي تخلقها - بالأساليب القسرية. ويتجسد هذا النهج في البيان الذي أصدره مؤخرا وزراء خارجية حلف شمال الأطلسي في بروكسل. فبدلا من إدانة المعتدي، تولى حلف شمال الأطلسي الدفاع عن هذا النظام الإجرامي. فحاول اتهام موسكو بكل الآثام، مهددا بوقف التعاون مع روسيا. وقد تحدث الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف بوضوح شديد حول هذا الموضوع. فقال بالأمس، على سبيل المثال، وأقتبس: "نحن مستمرون، ومنذ فترة طويلة، في تطوير علاقاتنا مع حلف شمال الأطلسي. ونود أن تكون تلك العلاقات كاملة، وأن تكون علاقات شراكة. ولكننا لا نريد أوهام الشراكة: يطوقوننا بالقواعد العسكرية من جميع الجوانب ويدخلون المزيد من البلدان في حلف شمال الأطلسي ويقولون لنا، 'لا تقلقوا، كل شيء على ما يرام'. بالطبع نحن لا نحب هذا، خصوصا عندما نواجه أعمالا تقييدية مثل الأعمال التي حدثت مؤخرا. ونحن لم نتسبب في هذه الأعمال ولم نردّها. لتتكلم بصراحة مع ذلك للإفادة بأن الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلس، وليس للاتحاد الروسي، هي التي لها مصلحة أساسية في التعاون بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. وإذا قام حلف شمال الأطلسي بقطع هذا التعاون بشكل أساسي، فلن يحدث شيء خطير لنا. فنحن مستعدون لاتخاذ أي قرارات، حتى وإن وصل الأمر إلى إنهاء العلاقات تماما. سيكون ذلك بالطبع أسوأ نتيجة. وأتمنى أن يفكر شركاؤنا في الأمر".

وتمثل المحاولات المستمرة لعرقلة اعتماد قرار من مجلس الأمن لدعم المبادئ الستة التي وضعها الرئيس ميدفيديف وساركوزي الخطوة التالية في النهج غير الموضوعي والمتحيز.

لقد حصد عدوان جورجيا ضد المواطنين الآمنين في أوسيتيا الجنوبية والهجمات على قوات حفظ السلام الروسية العديد من الأرواح - وكل ذلك يدل، بموضوعية، على أن دور روسيا التاريخي كضامن للأمن في منطقة القوقاز آخذ في التزايد. وقد جاءت العملية العسكرية الروسية لإرغام نظام ساكاشفيلي على القبول بالسلام كرد فعل مناسب ومشروع على عدوان واضح. وينظر شعبا أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا إلى روسيا باعتبارها حامية وضامنة لتنميتها الآمنة، ولهذا السبب، استجاب مجلس الدوما ومجلس الاتحاد، المجلس الأدنى والمجلس الأعلى في البرلمان الروسي يوم أمس الموافق ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨. لطلب شعبي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بالإجماع - وأشد على عبارة بالإجماع، على الرغم من ضم المجلسين لمجموعة متنوعة من الأطراف ذات الانتماءات والاتجاهات المختلفة - ووجهها نداء بالإجماع إلى رئيس الاتحاد الروسي وبرلمانات البلدان الأخرى للاعتراف باستقلال جمهورية أوسيتيا

الجنوبية وجمهورية أبخازيا. فتهديد الإبادة الجماعية الذي تمثله جورجيا لشعوب هاتين الجمهوريتين يجعل القرار الروسي مشروعاً ومناسب التوقيت وفي محله. وتقوم السلطة التنفيذية، ورئيس الاتحاد الروسي، بدراسة هذه المسألة في الوقت الحاضر.

وفي الوقت نفسه، من الضروري التمييز بين علاقات روسيا مع النظام الجورجي الحالي وعلاقتها مع الشعب الجورجي. فالسياسيون يجيئون ويذهبون، لكن الشعوب تبقى. ونحن مقتنعون بأن الشعب الجورجي سيتمكن عما قريب، على نحو ما تشير إليه العلامات القائمة بالفعل في هذا الاتجاه، بفضل ما يتمتع به من حكمة متأصلة، من إجراء تقييم دقيق للأعمال الإجرامية التي ارتكبتها النظام الحاكم في ظل عهد ساكاشفيلي، والذي يتحمل شخصياً المسؤولية الكاملة عن المأساة وعليه أن يُساءل بالكامل أمام الأوسيتيين والأبخازيين، وأمام شعبه والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالانتقادات التي وُجّهت إلى روسيا بشأن الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، فإن الإجابة التي أستطيع تقديمها هي التالية: الاستخدام "المفرط" للقوة هو استخدام منظومات قاذفات الصواريخ المتعددة "غراد" ضد الأطفال والنساء والمسنين في أوسيتيا الجنوبية (والتي، كما هو معروف جيداً، لا تضرب أهدافاً بمفردها - كالتّي تحدثنا عنها من قبل - بل مناطق بأكملها)، واستخدام المدفعية الثقيلة ضد السكان المسلمين، واستخدام مدافع الهاون، والقنابل التي تطلقها الطائرات والدبابات. واستطاعت روسيا بما قامت به من عمل إجبار جورجيا على وقف عدوانها وإعادة محاربتها إلى الثكنات. ومع ذلك، لا تزال تبليسي بعيدة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه المبادئ الستة.

وفيما يتعلق بالالتزامات المعرضة التي أطلقتها جورجيا بأن أفراد القوات العسكرية الروسية استخدموا الأسلحة بشكل عشوائي ضد المدنيين الجورجيين وخرقوا اتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، أود أن أقول ما يلي: هناك محفل متخصص تابع لهذه الاتفاقية لمناقشة هذه المسائل بطريقة مهنية. وستحدث في هذا المحفل عن هذا الموضوع بشكل منفصل، وسنقدم الأرقام والوقائع عما حدث بالفعل. وما الذي تبينه هذه الوقائع؟ هذه الوقائع تبين أن إجمالي عدد القتلى بين السكان الآمنين في أوسيتيا الجنوبية نتيجة للأعمال الوحشية للجيش الجورجي تجاوز ٢٠٠٠ شخص. وهذه هي أحدث الأرقام التي تؤكد وتبين أن ذلك كان عملاً مخططاً لإبادة السكان المسلمين. وأكرر أننا سنقدم للمجتمع الدولي الوقائع التي أُعدت بدقة. وستثبت هذه الوقائع من الذي استخدمت الأسلحة اللاإنسانية بالفعل، ومن هاجم المدن والقرى الآمنة. إن الأمر يتعلق بتطهير عرقي وجريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب ارتكبتها نظام تبليسي. وعلينا أن نسمي الأشياء بأسمائها. فقيادة جورجيا هي التي شنت العدوان، وقيادة جورجيا هي التي نفذت التطهير العرقي وسياسة الإبادة الجماعية، فيما أنقذت روسيا، في حقيقة الأمر، شعب أوسيتيا الجنوبية من الإبادة الجماعية، وحالت بذلك دون وقوع أحداث أسوأ في منطقة ما وراء القوقاز.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) شكرا لكم سعادة السفير لوشينين. ولا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد كاباندازيه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية) لن نقدم ردا على البيان الساخر الذي أدلى به الاتحاد الروسي. فقد أعربت جورجيا عن موقفها بشأن الحالة الراهنة في بلدي. وهذا هو الواقع. وما قاله سفير جورجيا هو الحقيقة بخدافيرها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية) شكرا لكم على هذا البيان. ليس لدينا متكلمون على قائمتنا. واسمحوا لي أن أكرر، هل لدى أي وفد آخر رغبة في الكلام؟ يبدو أن هذا ليس هو الوضع.

وفيما يتعلق بالبنود الأخرى، وكما هو مبين في الإطار التنظيمي للرئاسة الفنزويلية، يسرني أن أعرض مشروع التقرير عن دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٨ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين. فوفقا للمادة ٤٤ من النظام الداخلي، قمت بإعداد مشروع التقرير بمساعدة الأمانة. وكما هو منصوص عليه أيضاً في المادة ٤٥، فإن مشروع التقرير وقائعي ويعكس عمل المؤتمر خلال دورته لعام ٢٠٠٨. فمشروع التقرير يأخذ في الاعتبار أعمال المؤتمر حتى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وهو اليوم الذي وُضع فيه التقرير بصيغته النهائية وقُدّم لتجهيزه. وستقوم الأمانة بملء الفراغات الموجودة في مشروع التقرير في الوقت المناسب. كما أود أن أذكركم بأن التقرير سيشمل جميع الوثائق التي قدمت قبل اعتماده. وسيتم توزيع مشروع التقرير، الوارد في الوثيقة CD/WP.550، باللغة الانكليزية في هذه القاعة على جميع الوفود عقب رفع هذه الجلسة. وسيكون متوفرا بجميع اللغات الرسمية أيضا في علب البريد في الطابق الأول. وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ٢ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٠/٠٠ صباحا. وسنقوم عندئذ بالقراءة الأولى لمشروع التقرير في إطار غير رسمي. ويوصى بأن يبقى أعضاء الوفود في مقاعدهم لاستلام مشروع التقرير عند توزيعه.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠